

تشير المصادر التاريخية إلى أن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط شهدت على امتداد القرون انهيار العديد من الإمبراطوريات، إذ كانت مسرحاً للمواجهة بين اليونان والفرس، وروما وقرطاج، والمسيحيين والمسلمين، والأنظمة الديمقراطية ودول المحور، من هنا استأثر أمن البحر المتوسط باهتمام الدول الكبرى دوماً قديماً لتأمين قوافل التوابل والطرق البحرية للإمبراطورية البريطانية، وحديثاً للحفاظ على الممر المتوسطي كمنفذ أساسي لنفط الخليج إلى الغرب الرأسمالي .

محاضرات في:

ملتقى العلاقات الأورو-مغربية (الجزء الثاني)

المستوى: السنة الثانية علوم سياسية

إعداد الأستاذ: ت. حكيم

Toufik_h3@yahoo.com

I. العلاقات الاورو-مغربية من خلال اتفاقيات الشراكة 1968 والتعاون 1976:
يلاحظ أن مفهوم "السياسة المتوسطية *Mediterranean Policy*" كان غائباً تماماً عن أذهان من صاغوا معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1957، وقد يرجع ذلك إلى أن واضعي المعاهدة عند صياغتها لم يأخذوا في اعتبارهم التطورات السريعة التي يمكن أن تحدث في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يكن هناك تحديد أو تعريف للعلاقات الخاصة التي تربط الجماعة الأوروبية بمنطقة البحر المتوسط، على الرغم من ذكر دول المغرب العربي في البروتوكولات الملحقه بالمعاهدة ليس كدول واقعة في حوض البحر المتوسط، ولكن نظراً للعلاقات المتميزة التي تربط بعض دول الجماعة الأوروبية بتلك الدول .

ولم تحظ دول حوض البحر المتوسط باهتمام الجماعة الاقتصادية الأوروبية في إطار سياسة شاملة للتعاون بينهما حتى عام 1968، إلى أن أشار التقرير العام الثاني للجماعة الأوروبية لأهمية العلاقات مع الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط خاصة موضوع انتساب كل من اليونان وتركيا إلى هذه الجماعة فضلاً عن إمكانية إبرام اتفاقيات انتساب مع دول أخرى دون تحديد سمات ومحتوى هذه الاتفاقيات . (نلاحظ هنا أن الاهتمام كان من جانب واحد-أوربا- وهذا يحمل مدلول منذ البداية الأولى للعلاقة بأن صاحب المبادرة يدرك أنه المستفيد الأكبر من العملية)⁽¹⁾

وعلى ذلك يمكن القول بأن معاهدة روما المنشئة للجماعة الأوروبية لم تعالج أو تحدد معالم السياسة المتوسطية، نظراً لأن الأساس القانوني لهذه السياسة يستند على مواد ذات صبغة عامة فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوروبية مع إمكانية تطور وتغير مفهوم ونطاق هذه

المحاور:

- مقدمة عامة:

1. العلاقات الاورو-مغربية من خلال اتفاقيات الشراكة 1968 والتعاون 1976.
2. السياسة المتوسطية المتجددة للاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي
3. مسار برشلونة واتفاقيات الجيل الجديد للشراكة الاورو-مغربية.
4. الأبعاد الاقتصادية والمالية والأمنية في عقود الشراكة الاورو-مغربية
5. إشكالية الهجرة في الفضاء الاورو-مغربي.

السنة الجامعية: 2009-2010.

(1) درية شفيق بسبوي، الدور الأوروبي في مصر، انظر www.mersinfo.com.

وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقات تعاون مع الدول المغربية عام 1976 وكان من أهداف هذا الاتفاق مساعدة ودعم إجراءات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدان المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس، والمغرب) وهو جزء من النظرة المتوسطة الشاملة التي اتفق حولها رؤساء دول وحكومات المجموعة الأوروبية في قمة باريس 1972، وتم بناء اتفاق التعاون حول ثلاثة محاور أساسية تتعلق بما يلي:⁽¹⁾

- المبادلات التجارية: تمنح رخص تصدير السلع من الدول الثلاث نحو السوق المشتركة مع إعفائها من الرسوم الجمركية باستثناء المواد الزراعية التي تخضع لقانون الحصص.
- التعاون الاقتصادي والمالي: يهدف المحور المالي (في شكل بروتوكولات خماسية) إلى توفير الموارد المالية الضرورية لتحقيق الإجراءات والمخططات المبرمج تنفيذها في إطار الشراكة.
- المجال الاجتماعي: منح تسهيلات للعمال الجزائريين المقيمين في أوروبا^(*)

انتهى العمل باتفاق التعاون بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المغربية مباشرة بعد تبني كل دولة مغربية لاتفاق الشراكة في إطار مسار برشلونة، الذي دخل حيز التنفيذ مع تونس والمغرب 1996، ومع الجزائر في أفريل 2002.

II. السياسة المتوسطة المتجددة للاتحاد الأوروبي وبلدان المغرب العربي:

أدى واقع التقارب الجغرافي والتحركات السكانية وعدة روابط أخرى لأن تقوم المجموعة الأوروبية بتبني نظرة جديدة تحقق بموجبها أهدافها بعيدة المدى وتعيد بموجبها تعريف أولوياتها الخارجية، ففي بداية عام 1991، قامت المجموعة الأوروبية بإعداد وعرض توجه جديد يعرف بالسياسة المتوسطة المتجددة، ادخل في نصه بعض التحسينات على الاتفاقيات المبرمة في السابق، وتبنت السياسة الجديدة خمس إجراءات رئيسية:⁽¹⁾

المواد العامة لخدمة الأغراض السياسية والاقتصادية للمجموعة الأوروبية تجاه دول متوسطة معينة). وهذا ما يعتقده الكثير).

ولقد تمت الموافقة على هذه السياسة الجديدة أو المفاهيم الجديدة في قمة باريس في أكتوبر 1972 لرؤساء دول وحكومات المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتنتهج بذلك الجماعة الأوروبية فلسفة جديدة في علاقاتها مع دول البحر المتوسط وتعرف هذه السياسة في الأدب الاقتصادي الأوروبي بالمنهج الشامل *Global Approach* والذي انبثق عنه ما اصطلح على تسميته بالسياسة المتوسطة .

ويعد هذا المنهج الشامل نهجا سياسيا يستهدف _ كما أوضح البرلمان الأوروبي _ إقامة روابط تعاون بين شركاء متساوين، يأخذ في الاعتبار آمال ومصالح مختلف الأطراف المعنية محكوماً في جوهره بمقتضيات وضرورات إقامة نظام فعال للتعاون الاقتصادي مع دول تتباين في مستوياتها الاقتصادية والاجتماعية كما تختلف في كونها أوروبية أو غير أوروبية.

-ولقد بدأت ملامح السياسة المتوسطة في التبلور عندما صدق عليها مجلس وزراء الجماعة في جوان 1973 وتم تقسيم دول البحر المتوسط إلى ثلاث مناطق كالتالي :

- 1-منطقة المغرب العربي: وتضم تونس والجزائر والمغرب.
- 2-منطقة المشرق العربي: وتضم مصر وسوريا ولبنان والأردن.^(*)
- 3-المنطقة الأوروبية: وتضم اليونان وإسبانيا والبرتغال وجزيرتي قبرص ومالطة ويوغوسلافيا السابقة وألبانيا، بالإضافة إلى إسرائيل .

ويتمثل الهدف الأساسي للسياسة المتوسطة في المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول حوض البحر المتوسط وذلك من خلال التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول تلك المنطقة .

اتفاقيات التعاون 1976:

^(*) تم توقيع اتفاقيات التعاون مع البلدان الأربعة عام 1977.

⁽¹⁾ بعثة اللجنة الأوروبية إلى الجزائر، الاتحاد الأوروبي-الجزائر، ربع قرن من التعاون، د.س.ن، ص(5.6)

^(*) لم يتم تطبيق هذا المحور نظرا لارتفاع مستوى الامتيازات الثنائية المخولة مسبقا- وبشكل خاص نظام الجزائريين المقيمين بفرنسا- عن تلك

المنوحة بموجب هذا الاتفاق.

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق، ص 6.

- دعم الإصلاح الاقتصادي في البلدان المتوسطة وتشجيع الاستثمار الخاص.
- زيادة حجم المعونات المالية للاستثمارات الخاصة .
- تحسين الوصول إلى السوق الأوروبي بهدف التصدير إليه.
- تعزيز الحوار الاقتصادي السياسي مع الجيران في الجنوب.

*مبادرة الـ5+5:

هي مبادرة فرنسية في الأساس وهي تركز على خصوصية الحوض الغربي للبحر المتوسط، وتشمل دول الاتحاد المغاربي الخمس وخمس دول أوروبية من شمال المتوسط : فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال ومالطا، وشملت قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية، وتشغل القضايا الأمنية ومحاربة الإرهاب الأولوية اليوم، إضافة إلى مكافحة الهجرة السرية وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لا يفوتنا في هذا العنصر الإشارة إلى أن مختلف الآليات المتبعة من طرف أوروبا لتطوير سياستها المتوسطية لا يمكن عزلها عن انعكاسات ما بعد نهاية الحرب الباردة مع زوال العدو السوفييتي وظهور متغيرات على مستوى توزيع القوى في النظام الدولي، فقد ذهب البعض إلى أن الصراع قد انتقل من شرق غرب إلى الصراع داخل المعسكر الغربي لاحقا أي بين و.م.أ و أوروبا- ولنا تفصيل لاحق في عنصر (واقع مشروع الشراكة في ظل المزاحمة الأمريكية)-، وكان من بين مجالات التنافس الأمريكي الأوروبي دول جنوب المتوسط، لذا فقد عملت أوروبا من خلال الآليات السابقة الذكر -و خاصة قمة برشلونة 1995، للدفاع و التأكيد على مصالحها في تلك الدول المعنية. و هنا نؤكد أن أوروبا في تطوير سياستها المتوسطية كانت تأخذ بعين الاعتبار مختلف التغيرات على الساحة الدولية فمثلا مبادرة 5+5 كانت حسب المراقبين رد فعل مباشر عن مشروع "إيزن ستات" الأمريكي 1998 لدعم دول المنطقة.

و لذلك لجأت أوروبا- و تحديدا أول خمس دول فيها وهي (فرنسا، إيطاليا، و إسبانيا، و البرتغال و مالطا) إلى إعادة إطلاق مبادرة الحوض الغربي للبحر المتوسط تضم معها الدول

المغاربية الخمس وهي (تونس، و الجزائر و المغرب، و ليبيا و موريتانيا)، كانت انطلقت شرارتها الأولى في عام 1990 ثم خبا ضوئها طوال أكثر من عقد من الزمان، و عادت مجددا بسبب الرغبة في منع النفوذ الأمريكي من الانفراد بمنطقة المغرب العربي.

أدت عملية إعادة توجيه وتقوية الاتحاد الأوروبي لسياساته المتوسطية إلى انبثاق مفهوم احتضان أوسع للشراكة الأوروبية المتوسطية والتي أدت بدورها إلى توفير إطار للمفاوضات على اتفاقات شراكة مع المغرب وتونس عام 1995، والجزائر عام 2001.

III. مسار برشلونة واتفاقات الجيل الجديد للشراكة الأورو-مغاربية:

كان أول تجسيد للسياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي انعقاد مؤتمر برشلونة في 27 و 28 نوفمبر 1995 والذي حضرته 15 دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي و 12 دولة ومناطق متوسطة منها الدول المغاربية الثلاث الجزائر والمغرب وتونس .

حدد إعلان برشلونة مساري الشراكة، تعزيز الروابط الثنائية للشراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة وبين كل شريك متوسطي عبر اتفاقيات الشراكة، ومن جهة ثانية، تحسين التعاون الإقليمي من خلال الآليات المتعددة الأطراف الهادفة إلى تعزيز تدريجي للتماسك الإقليمي، ومن هنا فان إعلان برشلونة هو أكبر من مجرد اتفاقيات لتحرير التجارة، فهو اتفاق يهدف إلى معالجة القضايا السياسية والأمنية، والتعاون التجاري، فضلا عن الحوار بين الحضارات.⁽¹⁾

الفصل الأول: يؤسس شراكة أمنية بين الدول المساهمة على أسس آلية الحلول السلمية للتراعات والسيطرة على التسلح ومبادئ أخرى في هذا السياق. وقد اجتمع الطرفان ضمن إطار مفاهيم بنود هذا الفصل و بانتظام منذ عام 1996 لمناقشة الطرق المناسبة التالية لتطبيق مبادئ برشلونة ولتحديد المشاريع وتأسيس شبكة من مؤسسات سياسية خارجية إقليمية مصممة لدعم الحوار الإقليمي للاستقرار السياسي.

(1) Ana Palacio Vallelersundi, 'The Barcelona Process: a Euro-Mediterranean North-South Partnership', *George Town Journal for International Affairs*, Vol 5(Winter-Spring 2004).

مليار يورو للفترة الواقعة ما بين 2000 و 2006 ويرافق هذه المنح من ميزانية المجموعة الأوروبية فرصة توفر إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي .

وتتوفر 90 بالمائة من الأموال من خلال برنامج ميذا عبر قنوات ثنائية مثل تلك القائمة بين الاتحاد والجزائر والمغرب وتونس بينما تخصص العشرة بالمائة الباقية إلى النشاطات الإقليمية والتي يتمتع الشركاء كلهم بفوائدها.

IV. الأبعاد الاقتصادية والمالية والأمنية في عقود الشراكة الأورو-مغربية:

إن التدقيق في إعلان برشلونة يظهر ثلاثة أبعاد أساسية، مبدأها التعاون والتواصل وأهدافها الرخاء والسلام وهي :

1- الشراكة السياسية والأمنية :

وذلك عبر تأمين السلام والاستقرار في المنطقة من خلال مجموعة إجراءات ومبادئ وحوارات تستند إلى :

-حل النزاعات التي يمكن أن تنشأ بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى القوة لفرض الحلول .

-العمل وفقا لشرعية الأمم المتحدة وأهدافها ومبادئها .

-احترام الحقوق الأساسية الواردة في شرعة حقوق الإنسان بما فيها حرية التعبير عن الرأي والحرية الدينية .

-التعاون في محاربة الإرهاب ومكافحة الجريمة والآفات الاجتماعية كالمخدرات .

-تعزيز الأمن الإقليمي عبر مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل بما فيها النووية والكيميائية والبيولوجية .

وعلى الرغم من أن مؤتمر برشلونة وما أسس له من شبكة علاقات أوروبية - عربية هو منفصل تماما عن مؤتمر مدريد 1991 وما تمخض عنه، إلا أن الخلفية التي بنيت عليها مقررات برشلونة هي في الحقيقة متممة وداعمة لمؤتمر مدريد ولو بطريق غير مباشر، فهو يؤسس للحوار بين الدول وان

الفصل الثاني: رسخ هذا الفصل هدف إقامة علاقات اقتصادية إقليمية متداخلة ووثيقة وجعل العنصر الأساس في هذا الهدف تأسيس منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط بحلول عام 2010 تعمل وفق مبادئ وأنظمة منظمة التجارة العالمية. وسيصبح في الإمكان عندها للمنتجات الصناعية دخول السوق المتوسطي دون أية رسوم وبالتالي تشكيل أكبر منطقة تجارة حرة في العالم إذ تتجاوز أعداد المستهلكين فيها 600 مليون شخص.

الفصل الثالث: والأخير ويضيف للشراكة عناصر اجتماعية وثقافية وتلتزم الأطراف تحت بنود هذا الفصل بتطوير المصادر البشرية الإقليمية وتأكيد خاص على تطوير المرأة ومن أجل تحقيق هذا الهدف الأخير وفي محاولة للوصول إلى القاعدة الشعبية يشجع إعلان برشلونه ممثلي البلديات والسلطات الإقليمية على الاجتماع على فترات وقد تم الاتفاق على بذل جهد خاص لدعم وتعزيز التفاهم بين الثقافات المختلفة وفي هذا المضمار يشجع المؤتمر التواصل بين وسائل الإعلام المختلفة وإقامة برامج تبادل شبابية ومهنية في كافة المرافق ومجالات الحياة ويبدل اهتمام خاص في التطوير الاجتماعي والصحي والتعليمي وفي قضايا مثل الهجرة والإرهاب وتجارة المخدرات والجريمة المنتظمة.

* برنامج ميذا:

يعبر هذا البرنامج في جوهره عن آلية أخرى وتطوير في سياسة أوروبا المتوسطية، وأداة لتكريس مصالحها في المنطقة.⁽¹⁾

ويعتبر برنامج ميذا من حيث المبدأ الأداة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والذي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية وبالتالي يتم تطبيق فصول عملية برشلونه الثلاثة. وقوام هذا البرنامج ميزانية تبلغ 4,685 مليار يورو خصصت للتعاون المالي بين الاتحاد الأوروبي وشركائه الأوسطيين في الفترة الواقعة ما بين 1995 - 1999 وتخصيص مبلغ 5,35

(1) الاتحاد الأوروبي-الجزائر: ربع قرن من التعاون، مرجع سابق.

كان هناك صراع فيما بينها، كما يسعى مؤتمر برشلونة إلى الحفاظ على السلام حين التوصل إليه عبر معاهدات ومواثيق تدعى *Euro- Mediterranean charter for peace and stability*.

ومن الناحية العملية فقد أصبح الحوار أمرا واقعا على الصعيدين الإقليمي والثنائي، فمنذ إعلان برشلونة عقدت أربع مؤتمرات (مالطا 1997، شتوتغارت 1999، مرسليليا 2000، بروكسل 2001) وقد تغيب كل من لبنان وسوريا عن مؤتمر مرسليليا بسبب الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني .

2- الشراكة الاقتصادية والمالية:

وتتم عبر إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية والأوروبية من جهة، والدول المتوسطة فيما بينها من جهة أخرى، على أن تكون غير قابلة للإلغاء، ويتوقع الوصول إليها في العام 2010؛ وبهدف الوصول إلى الشراكة الجماعية، تأتي الشراكات الثنائية كعمل تمهيدي عبر شكلين هما: اتفاقية الشراكة الأوروبية وتعقد مع البلد المعني وكان من المفترض أن تتم في نهاية العام 2001، وقد تخلف لبنان عن توقيعها لأسباب سياسية تتعلق بظروف المنطقة والممارسات الإسرائيلية المتعنتة فيما يتصل بالمفاوضات. أما الثانية فهي الاتفاقات الثنائية بين الدول المتوسطة وهي قليلة وغير قابلة للتطوير في هذه الظروف لما تنطوي عليه من خلفيات سياسية غير ملائمة لبعض الدول العربية ومفهومها لحل الصراع العربي - الإسرائيلي .

إن برنامج ميديا الذي يعتبر العصب المالي لمؤتمر برشلونة يعطي أولوية محددة للمشاريع المدروسة ذات الطابع التشاركي بين الدول المتوسطة وليس للمشاريع ذات الصلة الوطنية للدولة، كما أن البرنامج يقدم هبات لهذه المشاريع بخلاف بنك الاستثمار الأوروبي الذي يعطي قروضا لهذه المشاريع. وواقعا مر مشروع ميديا بمرحلتين أساسيتين، الأولى من العام 1995 وحتى العام 1999 حيث رصد مبلغ 3435 مليون أورو لم يصرف منها سوى 26% بسبب التعقيدات الإدارية للمفوضية الأوروبية وهي بمحملها مبالغ صرفت على مشاريع تشاركية. أما المرحلة الثانية فتمتد من العام 2000 وحتى العام 2006 وقد رصد لها 5350 مليون أورو .

كما تهدف الشراكة الأوروبية - العربية في المجالين الاقتصادي والمالي مجموعة من القضايا إلى جانب التجارة الحرة وايرزها، قطاعات النقل والبيئة والمعلومات والمياه والطاقة والصناعة، وطبعا إنشاء البيئة القانونية المناسبة لتحرير التجارة لا سيما الجانب المتعلق بالتشريعات الجمركية والضريبة على القيمة المضافة؛ ويمكن استخلاص العديد من الأهداف النهائية لكلا الجانبين من هذه الشراكة وتتلخص بعدة أمور للجانب الأوروبي أبرزها :

-إمكان الوصول إلى الموارد الطبيعية وغيرها بطرق أسهل وأوفر .

-إتاحة الفرص لدول الاتحاد الترويج للبضائع والسلع .

-تجنب إغراق أسواق العمل الأوروبية من أمواج المحركات الوافدة إليها إن كانت من خبرات العمال المهرة أو غير المهرة لما تؤثر على التركيبة الاجتماعية في دول الاتحاد .

أما فيما يختص بدول المتوسط لا سيما العربية منها فتهدف إلى تحقيق العديد من الأمور وأبرزها :

-جذب رؤوس الأموال الأوروبية بهدف الاستثمار

-زيادة فرص الوصول إلى الأسواق الأوروبية .

-نقل المعلومات والخبرات والتكنولوجيا .

-الحصول على الدعم التقني والمالي لتحديث اقتصادياتها .

3- الشراكة الاجتماعية الثقافية والإنسانية:

ويتم ذلك عبر توثيق التعاون والتبادل والتفاهم بين الحضارات والشعوب ، على أن يكون هناك اهتمام خاص بالثقافة والطفولة والإعلام والصحة ومبادئ القانون واحترام حقوق الإنسان ، وكان للاتحاد الأوروبي في الفترة السابقة قدم دعما للمنظمات الأهلية غير الحكومية التي تهتم بهذه الامور؛ كما يقدم الاتحاد ثلاث برامج اقليمية هي :

-برنامج التراث الثقافي المشترك بين الدول الأوروبية والدول المتوسطة المشاركة، هدفه الحفاظ على المعالم الحضارية والثقافية والانسانية .

-برنامج الوسائل المسموعة والمرئية، ويهدف الى التعاون في مجال الراديو والتلفزيون .

-برنامج الشباب الذي يهتم بتسهيل الاندماج الاجتماعي والتوجيه الثقافي، وترسيخ قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون .

V. سياسة الجوار الأوروبية: *The European Neighborhood Policy*

مثما يدل عليها اسمها، تنبثق سياسة الجوار الأوروبية عن المؤسسات الأوروبية وتندرج في إطار المشروع الأوروبي لسياسة الخارجية والأمن المشتركة. تم تصوّر سياسة الجوار في المقام الأول من أجل توفير إطار شراكة مُعزّز مع البلدان الواقعة شرقي الحدود الأوروبية الجديدة التي نتجت عن توسع الإتحاد الأوروبي سنة 2004، وذلك بهدف منع بزوغ حدود جديدة. اعتباراً لضعف الشراكة الأورومتوسطية فقد تم توسيع سياسة الجوار لتشمل البلدان المنضوية تحت هذه الشراكة، ثم تم توسيعها لتشمل بلدان القوقاز الجنوبي أيضاً واستُكملت في ربيع 2004.

إن الهدف الذي تم إعلانه هو "إنشاء منطقة استقرار، أمن وازدهار مشتركة تتمتع بقدر عالي من التعاون الاقتصادي والتكامل السياسي. يستمد هذا المشروع الأوروبي للتعاون المعزّز وللتكامل مع بعض الدول الثالثة التي تُسمى جيران، الوحي من الآليات التي تم استخدامها مع البلدان المرشحة لعضوية الإتحاد الأوروبي في مرحلة ما قبل الانضمام، ولكنها ليست بأي حال من الأحوال عملية تستبق الترشيح. بل على العكس، فإن سياسة الجوار الأوروبية، تُعلّق مؤقتاً النقاش حول انضمام أعضاء جدد للإتحاد الأوروبي.

يقدم الإتحاد الأوروبي لجيرانه الجدد بموجب هذه السياسة فرصة الدخول إلى سوقه الداخلية، وفي النهاية، التمتع بالحريات الأربع لعضويته حريات حركة السلع والأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال في مقابل تنفيذ إصلاحات مهمة على الأصعدة السياسية والاقتصادية والمؤسسية.⁽¹⁾

تهدف سياسة الجوار الأوروبية أساساً إلى تعزيز عملية برشلونة وربما أن تحل محلها، فهي تقوّي وتوضح الإشتراطية بتقديم حافز ضخم - اللوج إلى سوق أوروبا الداخلية - لتشجيع

البلدان على القيام بإصلاحات جدية. وهي تهدف أيضاً إلى خدمة غرض استراتيجي يوضح مبادئ التعامل مع البحر المتوسط والشرق الأوسط. وبالإضافة إلى إستراتيجية الأمن الأوروبية، لذلك فإن سياسة الجوار

الأوروبية تسعى إلى تأسيس مبادئ مهمة للتحرك إلى الأمام. وتحدد هذه السياسة بوجه خاص ثلاثة عوامل رئيسية - هي القرب الجغرافي وتحقيق الرخاء ومحاربة الفقر - وهي عوامل تميز علاقات أوروبا مع جيرانها. والواقع أن القرب الجغرافي لجيران أوروبا الحدود ينطوي على فرص ويشير تحديات. فالاعتماد المتبادل في المنطقة يتطلب إتباع أساليب مشتركة لمواجهة التهديدات عبر الحدود. وفي الوقت نفسه.⁽¹⁾

VI. الإتحاد من اجل المتوسط:

تم الإعلان عن ميلاد هذا الإتحاد في قمة باريس في 13 جويلية 2008، وهو مبادرة فرنسية بالأساس، جاءت مبادرة الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي "الإتحاد من أجل المتوسط" لتعطي دفعة جديدة لعملية برشلونة، ولتلعب دوراً متطوراً في التصدي للتحديات التي تواجه منطقة حوض المتوسط وتدعو إلى مزيد من التعاون بين دول المنطقة والتواصل بين شعوبها، يضم الإتحاد من اجل المتوسط 43 دولة، وهم أعضاء الإتحاد الأوروبي الـ27، والدول المطلة على البحر المتوسط إضافة إلى الأردن وموريتانيا.

في البداية لقيت المبادرة معارضة شديدة داخل الإتحاد الأوروبي، لان المبادرة الفرنسية كانت تستهدف في الأصل دول الإتحاد المطلة على المتوسط فقط إضافة إلى دول جنوب وشرق المتوسط، لكن الأوروبيين توصلوا إلى اتفاق يقتضي العمل في إطار أجهزة الإتحاد الأوروبي، وحتى اليوم لم تتضح الرؤى المستقبلية لهذا المشروع بفعل جملة من العوامل لعل أبرزها مسالة السلام في الشرق الأوسط.

VII. إشكالية الهجرة في الفضاء الأورو-مغربي:

⁽¹⁾ نفس المرجع السابق.

⁽¹⁾ معهد السلام الأمريكي، الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية، تقرير خاص، رقم 127، أكتوبر 2004

2. أسباب وخلفيات ظاهرة الهجرة المغاربية نحو أوروبا:

عموما فهنا لواقع الهجرة المغاربية نحو أوروبا يعوزه القصور إذا أغفلنا دور العوامل التاريخية في استقطاب الفرد المغاربي إلى أوروبا، وفي الوقت ذاته لا يمكن فهم هذا الواقع باقضاء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المحيطة بالفرد المغاربي، التي كانت ومازالت تشكل عامل دفع لانباء المغرب العربي نحو أوروبا بشكل خاص.^(*)

أ/ الخلفيات التاريخية:

لا يمكن فهم العوامل التاريخية إلا في إطار العلاقة الاستعمارية، وقد كانت بلدان المغرب العربي الثلاث مستعمرات فرنسية حتى منتصف القرن الـ20، وفرنسا اليوم تستقبل 80% من قوى العمل المغاربية الموجودة في أوروبا، ويستقر بفرنسا أزيد من 05 ملايين مغاربي نصفهم من الجزائريين الذين يشكلون ظاهرة قديمة جدا.

ب/ العوامل السوسيو-اقتصادية:

لا يمكن فهم العوامل الاجتماعية الاقتصادية دون الوقوف على حجم التباين الاقتصادي بين الدول الجاذبة والدول الطاردة، حيث تشدد الأدبيات الاقتصادية على الفروقات الكبيرة في توزيع الدخل كسبب حاسم في تحديد مسار الهجرة، حيث أن دخل الفرد في أوروبا الغربية يتجاوز الـ30 ألف \$ بينما لا يزيد عن ألفي \$ في بلدان المغرب العربي، بل أن 14% من سكان المغرب الأقصى يعيشون بأقل من دولار في اليوم، وفي الوقت ذاته تعاني الدول المغاربية من ارتفاع معدلات البطالة التي تزيد عن 15%، إضافة إلى انخفاض المستوى المعيشي للأفراد، مما يجعل الهجرة رهانا للارتقاء الاجتماعي بالفرد وأسرته.⁽¹⁾

وهي تشكل ظاهرة مجتمعية في البلدان المتوسطة ورهانا رئيسيا في العلاقات بين ضفتيه، ويمكننا ان نلمس جملة متنوعة من الهجرات،⁽¹⁾ التنقل المؤقت للعمل^(*)، الهجرة إلى أوروبا للعمل^(**)، الهجرة الدائمة للإقامة، لهجرة غير الشرعية^(***)، الهجرة القسرية^(****).

1. واقع الهجرة المغاربية نحو أوروبا:

ظاهرة الهجرة المغاربية إلى أوروبا هي ظاهرة قديمة، وتعود إلى أواخر القرن الـ19، حيث بدا وصول الوفود الأولى من الجزائريين إلى فرنسا، واقتصرت الهجرة في البداية على أبناء العائلات الثرية والمتعاونة مع الاستعمار واليهود، بهدف التجارة أو الدراسة أو العمل كمترحمين، فعلى سبيل المثال، كان هناك أزيد من 105 آلاف مهاجر جزائري في فرنسا سنة 1929، وقفز هذا العدد إلى 200 ألف عام 1936، وكان البحث عن العمل وعن ظروف اقتصادي واجتماعية أفضل، هو الدافع الأساسي خلف موجات الهجرة آنذاك،⁽²⁾ وهي الهجرة التي تعززت بانضمام موجات أخرى من الجزائريين والمغاربة والتونسيين خلال العقود التالية، ويوجد اليوم بأوروبا أزيد من 07 ملايين مغاربي، 80% في فرنسا، و 06% في بلجيكا وهولندا و 04% في ألمانيا.

إن مسألة الهجرة تطرح نفسها حاليا بقوة في سياق التفاعلات بين ضفتي المتوسط، وأيضا في النقاشات السياسية داخل دول الاتحاد الأوروبي، خصوصا في ظل تنامي العداء للأجانب في أوروبا، وبشكل خاص الجالية المسلمة هناك، واستغلال هذه المسألة من قبل أحزاب اليمين لتحقيق مكاسب سياسية، هذا إلى جانب تنامي حدة الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

(1) منظمة العمل العربية، التشغيل والبطالة في البلدان العربية: التحدي والمواجهة، تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية، مارس 2008.

(*) أي التنقل إلى العمل في شكل عقود زمنية محددة.

(**) وقد تحولت اغلب تيارات هذه الهجرة إلى إقامة دائمة وبشكل خاص في فرنسا.

(***) الانتقال إلى أوروبا للعمل أو الإقامة بطريقة غير نظامية.

(****) جزء من هجرة مواطني المغرب العربي كان قسريا خلال الحرب العالمية الثانية

(2) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، ص 289

(*) هذه المقدمة والعناصر التالية مقتطفة من ورقة بحثية غير منشورة:

حكيمي توفيق، "دعومة ظاهرة الهجرة المغاربية نحو أوروبا: اثنولوجيا الظاهرة وسبل علاجها"، مداخلة مقدمة في ملتقى وطني حول "إشكالية

الهجرة في الفضاء الاورو-مغاربي، جامعة عنابة 09-10 ديسمبر 2009.

(1) نفسه.

ج/ الجوانب البسيكو-ثقافية:

لقد أكد التحليل النفسي الاجتماعي لحركة الهجرة وجود بعض العوامل في البيئة الطاردة تحدث في نفس المهاجر شعورا داخليا ينفره من بيئته الأصلية وتدفعه للبحث عن بيئة جديدة يتوقع فيها معيشية أفضل، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى بعض العوامل المحفزة كصور النجاح الاجتماعي للعائدين من الهجرة بعد تجربة ناجحة (سيارة فاخرة، سكن، استثمار...) ودور ذلك في دفع الآخرين نحو تكرار نفس التجربة.

كما ينبغي لفت الانتباه إلى دور الإعلام المرئي في تسويق نموذج الحياة الأوروبية بشكل يجعل الوصول إلى الضفة الشمالية حلما يراود عشرات الآلاف من أبناء المنطقة المغاربية، وكل هذه العوامل، إلى جانب التقارب الثقافي والجغرافي، أسست ما يمكن أن نسميه "ثقافة الهجرة" لدى الفرد المغاربي، أي شبه قناعة نفسية تفرض عليه أسلوب الهجرة، وعلى سبيل المثال، أكد استطلاع للرأي اجري بمنطقة بني ملال في المغرب الأقصى أن 96% من المستجوبين يطمحون بالهجرة؟!.

من الناحية يجب أولا لفت الانتباه إلى تصورين هامين يحكمان مسار علاقة الهجرة بشكل عام، الإطار النيوماركسي أو البنوي^(*) حول علاقات المركز-المحيط، وبحسب تصور ميردال حول "التسبب التراكمي" فإن اتساع الهوة بين بلدان المحيط والمركز يمثل حافزا لهجرة كفاءات وعمالة المحيط نحو المركز، ومن ثم فإن الهجرة هي انعكاس لحالة الاستغلال والسيطرة وعلاقات التبعية بين المركز والمحيط.⁽¹⁾

أما التصور الثاني فيتمثل في ذلك الاتفاق الحاصل بين دارسي ظاهرة الهجرة الدولية حول التفاوتات الشاملة في نسب النمو السكاني ودورها في تحديد معادلة الهجرة، حيث تستورد أسواق العمل العمالة في ظل عدم قدرة العرض فيها على تلبية الطلب نوعية معينة من العمال، وفيما يتعلق بأوروبا فقد كشف تقرير صادر عام 2001 أن نسبة النمو السكاني في ألمانيا وإيطاليا

(*) تمة فروقات بين المقاربتين لكننا نستخدمهما هنا بشكل متطابق.

(1) نفس المرجع السابق.

ستأخذ إشارات سلبية بداية من 2010، كما أن 3/1 من سكان الاتحاد سيتجاوزون سن الـ60 بحلول 2020، وستحتاج أوروبا إلى 400 مليون مهاجر بحلول 2050 لتغطية النقص المتزايد في اليد العاملة، ولا بديل عن فتح مجال الهجرة.

3. هجرة الكفاءة العربية :

تعود الشكوى من هجرة الكفاءات العربية إلى عقود عديدة، واستمر نـزف الأدمغة.^(*) غير أن القليل هو الذي أنجز للتخفيف من ذلك، لقد شخصت أسباب ذلك التريف ويضاف إليها اليوم، البطالة بين المتعلمين وبعض هؤلاء من الكفاءات، كما يضاف لها اتجاه العولمة إلى جذب الكفاءات إلى مراكز القوى الاقتصادية والعلمية والتقنية، لترداد هذه قوة ومنعة وتحكما في التقنية. وهي نفس القوى التي تصل إلى حد فرض حرية تنقل عناصر الإنتاج مستثنية منها العمالة، فالعمالة ذات المهارات المحدودة وذات هوية ثقافية معينة يفضل تجنبها، كما أضيف إلى الأسباب السابقة حالات الاضطراب والأزمات والحروب التي تعيشها مناطق من الدول العربية⁽¹⁾

وهكذا أصبحت الهجرة مشروعا مكلفا واستثمارا يقتضي تعبئة مصادر للتمويل من أجل تحقيقه من ديون ومن بيع للأرض والممتلكات... إلخ هذا ما يفسر كيفية إقبال المهاجر غير الشرعي على أي عمل مهما كان مذلا وصعبا لأنه في كل الحالات لا يقبل أن يرجع حاوي الوفاض.

كما أن الهجرة الانتقائية باتت خيارا استراتيجيا لفرنسا، فقد عُرض على البرلمان في بداية عام 2006 مخطط يقضي بجلب العقول والأدمغة إلى فرنسا عبر قانون الهجرة المختارة، ويتوجه هذا القانون إلى الطلاب الأجانب على وجه التحديد الذين يزاولون دراساتهم في الجامعات والمعاهد

(*) يعمل في المركز القومي للبحوث العلمية الفرنسية 1600 من المغرب العربي، ومن أصل 10000 طبيب أجنبي في فرنسا هناك 7000 جزائري، ووصل عدد الجزائريين ذوي المؤهلات العليا إلى 5000 في فرنسا، كما يهاجر نسبة تتراوح بين 75% و 50% من خريجي أفضل مؤسسة تقنية مغربية. وتبلغ عدد الكفاءات المغربية المهاجرة إلى كندا 2.2 ألف عام 1995. وأغلب المهاجرين العرب إلى العالم الجديد (أستراليا / كندا / أمريكا / نيوزيلندا) ذوو تحصيل علمي عال 87% بين الجزائريين و 73% بين المصريين و 68% بين المغاربة.

(1) تقرير منظمة العمل العربية، مرجع سابق، ص 87

الفرنسية أو من هم موجودون في بلدانهم ويتمتعون بمستوى علمي عالٍ، علما أن معظم هؤلاء من دول أفريقيا السوداء ومنطقة المغرب العربي. وفي المقابل يدعو المشروع إلى إلغاء حقوق بديهية، كحق جمع الشمل العائلي، أو حق تسوية أوضاع المقيم في البلد لعشر سنوات بلا انقطاع، مما كانت تضمنه القوانين المعمول بها حتى الآن في فرنسا.

أما بلجيكا فهي تقدم نموذجاً رائعا لإدماج المهاجرين، علي الأقل في شقها الفرانكفوني، حيث تحول هؤلاء، وأساسا المغاربة الذين يشكلون الأكثرية، إلى أقلية بلجيكية حقيقية تتعدى المفهوم الكلاسيكي للهجرة وجزءا من تاريخ هذا البلد. إذ يمكن اعتباره مثلا يجب أن يقتدي به من طرف باقي الدول الأوروبية، فلقد حان الوقت للتعامل مع المهاجرين كأقليات ذات معتقد وثقافة وتقاليد، بعيدا عن مفهوم الإدماج القسري.

4. ازدواجية الخطاب الأوروبي:

إن الدول الأوروبية التي تتحدث عن احترام حقوق الإنسان وضرورة تكريسها واقعا وكونيا، هي ذاتها التي تجهز على الحق في التنقل الذي تنادي المواثيق والعهود الدولية به، وهي التي تنتهك الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمهاجرين السريين والشرعيين المتواجدين فوق أراضيها، وهي التي تجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية بامتهان كرامتهم وفي هذه الحالة من سيعمل ويشارك في تمويل صندوق الضمان الاجتماعي والشيخوخة بأجره؟ دون شك لن تكون لدى أوروبا الأيدي العاملة الكافية لضمان ذلك، فيصبح الطريق الوحيد أمامها الانفتاح على شباب دول الجنوب أمرا لا مفر منه.

وبقدر ما قد تساعد الهجرة على ازدهار الاقتصاد الأوروبي وتعديل الميزان الديموغرافي، فإنها ستساهم في تنمية دول الجنوب، خصوصا منطقة شمال أفريقيا القريبة. لكن بعض الأطراف الأوروبية اليمينية، لا تتحمس لفكرة جلب عمالة عربية أو مسلمة، وهي تفضل عليها العمالة الأوروبية الشرقية، لأسباب تاريخية ودينية.

وفي تقديرنا إن أوروبا تتحمل المسؤولية التاريخية والأخلاقية في ما يخص موضوع الهجرة، فقسط كبير من رفاهيتها وتقدمها ناتج عن فائض القيمة التاريخي الذي راكمته إبان استعمارها المباشر لدول الجنوب، ولهذا لا يحق لها، وفق منطق الأشياء، أن تتحمل دول الجنوب مسؤولية حل مشكل يتجاوز إمكاناتها وطاقتها.

5. المهاجس الأمني

ومن جهة أخرى فإن غالبية المشروعات المطروحة من قبل الإتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير المنظمة تركز على الجانب الأمني، فمثلاً مشروع إنشاء معسكرات لاحتجاز طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين على شواطئ خمس دول شمال إفريقية. وغير ذلك من برامج الدعم المالي والتقني لحكومات دول جنوب المتوسط التي تتركز على حراسة الحدود البحرية والبرية، وكذلك للحد من العبور بشكل غير نظامي، مثل تلك المشروعات على الرغم من أهميتها إلا أنها لا يمكن أن تكون الوجه الوحيد للتعاون بين دول الإتحاد الأوروبي وبين حكومات جنوب المتوسط، فضلاً عن أن تلك البرامج قد تقود إلى انتهاكات لحقوق الإنسان مثل تلك التي وردت مؤخراً في تقرير لمنظمة العفو الدولية بشأن انتهاك حقوق طالبي اللجوء والمهاجرين غير النظاميين المحتجزين في ليبيا.

إن القراءة الهادئة لإشكاليات الهجرة، في إطار الشراكة الأورو-متوسطة، تفرض علينا الاعتراف بأنه إذا كان مطلوباً من الدول المستقبلية للهجرة احترام حقوق الإنسان، فإنه مطلوب أيضاً من الدول المصدرة للهجرة أن تنتبه لعطبها الداخلي الذي يستدعي إصلاح الهياكل والمؤسسات والبرامج والمخططات، بخلق مناخ اجتماعي وسياسي جديد، ذلك أن الحل الداخلي يظل الأكثر فعالية عبر إعادة الاعتبار للشأن الاجتماعي بواسطة إنعاش فرص العمل، وتنشيط الاستثمار، وتقليص التفاوتات الاجتماعية، وتوسيع قاعدة المشاركة في الحياة السياسية.

فتعدد أسباب ظاهرة الهجرة تستلزم اتخاذ إستراتيجية شاملة لمواجهتها، وبالرغم من أن المقاربة الأمنية قد قلصت قليلاً من حد الهجرة غير الشرعية، إلا أن هذا المكسب يبقى ضئيلاً مادامت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير مستقرة في دول المغرب العربي، أي ضرورة مقارنة استباقية

سوسيو-اقتصادية للحد من ظاهرة الهجرة من خلال التنمية، وفي الإطار كتب الباحث الاسباني ألفونسو ريفيرا " إذا كان الخطر بالنسبة إلى أوروبا يأتي من الجنوب بفعل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها دول جنوب المتوسط، فإن الخطر سوف يتقلص بشكل يتناسب والنمو في هذه المناطق"، وهي الرؤية نفسها التي عبر عنها وزير فرنسي سابق بقوله: "إذا لم نساعد دول شمال أفريقيا على مواجهة الانفجار السكاني فإن شمال إفريقيا سيحل ببيوتنا"، أو بتعبير ريتشارد روزكرينس في كتابه التوسع بلا غزو(2001)، ما لم يتحرك رأس المال تجاه مناطق تواجد العمالة، فإن هذه الأخيرة ستضطر إلى الانتقال إلى حيث يتواجد رأس المال، وهي نفس الفكرة تقريبا التي اشتهر بها الفرنسي ألفرد صوفي.⁽¹⁾

(1) نفس المصدر السابق.